A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/17
3 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مساهمة لجنة المستوطنات البشرية في الدورة الاستثنائية

مذكرة من الأمين العام

١ - في القرار ١٨١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، رحبت الجمعية العامة بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، وما لها من أهمية بالنسبة لميدان التنمية المستدامة، ودعت لجنة المستوطنات البشرية إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل[1] المعتمد في اسطنبول.

٢ - وطلبت اللجنة، في قرارها ٢٤/١٢ المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٧ (انظر المرفق الأول) إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يقدم تقريره (انظر المرفق الثاني) إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية. وطلبت اللجنة أيضا إلى رئيسها أن يقدم نص قرار اللجنة ٢٤/١٦ إلى الجمعية العامة.

الحواشي

(١) A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

230697 190697 190697 97-14811

المرفق الأول

القرار ٢٤/١٦ الذي اتخذته لجنة المستوطنات البشرية في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٧

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وعلى وجه التحديد، إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل[1] ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعلى وجه التحديد، جدول أعمال القرن ٢١[2]،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي حث الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على ضمان المتابعة الفعالة لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١.

وإذ تدرك أن التوسع الحضري السريع وتركز السكان الحضريين في مدن ضخمة والانتشار غير المنظم للمدن في مناطق جغرافية أوسع نطاقا والنمو السريع للمدن الضخمة، هي من بين أبرز التحولات في المستوطنات البشرية،

وإذ تلاحظ أنه بحلول عام ٢٠٠٥ ستعيش أغلبية سكان العالم في مناطق حضرية،

وإذ تؤكد أن المناطق الحضرية ستؤثر تأثيرا كبيرا على العالم في القرن الحادي والعشرين، وأن الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر وسكان الريف سيزداد بإطراد في رفاهم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.1.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

واقتناعا منها بأن المستوطنات البشرية، إذا خططت وأديرت بصورة سليمة، تبشر بالتنمية البشرية وبحماية الموارد الطبيعية للعالم من خلال قدراتها على إعالة أعداد هائلة من السكان بينما تحد من تأثيرهم على البيئة الطبيعية،

وإذ يساورها القلق من أن مدنا كثيرة تشهد أنماطا ضارة من النمو والانتاج والاستهلاك واستخدام الأراضي والحراك وتدهور هياكلها المادية، وتلاحظ أن هذه المشاكل كثيرا ما تكون مرادفة لتلوث التربة والهواء والمياه وإهدار الموارد وتدمير الموارد الطبيعية،

وإذ تؤكد مجددا أن التنمية المستدامة أساسية لتنمية المستوطنات البشرية وتُراعي على الوجه الكامل احتياجات وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة،

وإذ تدرك أن التنمية الحضرية المستدامة تتطلب مراعاة لقدرة حمل سائر النظام الايكولوجي الذي يدعم هذه التنمية بما في ذلك منع وتخفيف آثار الأحداث البيئية المعاكسة التي تقع خارج المناطق الحضرية،

١ - تطلب من الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أن تضع في اعتبارها رسالة جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول، وهي بالتحديد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بصدد المدن والمستوطنات البشرية من أجل ضمان استدامة المستوطنات البشرية وتأمين أحوال معيشية مأمونة وصحية وبخاصة لسكان الحضر، مع التسليم بتأثير التوسع الحضري على جميع قطاعات المستوطنات البشرية المستدامة؛

٢ - تدعو جميع الوكالات المتخصصة المعنية والمؤسسات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، ومؤسستي بريتون وودز، إلى تعزيز وتعديل أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، في حدود ولاياتها، وحسب الاقتضاء، لتضمين المتابعة المتعلقة بالموئل الثاني، ولا سيما على المستوى الميداني. وعلى الهيئات الإدارية المعنية أن تفحص سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها ذات الصلة؛

٣ - تطلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز التعاون وتبادل المعلومات بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بغية أن يبلغا آليتهما الحكومتين الدوليتين بمساهماتهما في التصدي لمسائل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

٤ - تطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريره المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"[٣] إلى جانب تعليقات اللجنة حوله إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٥ - تطلب إلى رئيس لجنة المستوطنات البشرية أن يقدم هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.

---

(٣) HS/C/16/15.

المرفق الثاني

تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١*

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي حثت فيه الجمعية العامة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة على توفير المتابعة الفعالة لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وبقرار لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٥ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥، الذي طلبت فيه اللجنة إلى المدير التنفيذي أن يقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتوسيع الدور التنسيقي للمركز في تنفيذ الأجزاء من جدول أعمال الموئل ذات الصلة بالمستوطنات البشرية، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة عشرة تقريرا عن نتائج هذا التنسيق. ويوجز التقرير الأنشطة التي يضطلع بها المركز وشركاؤه سعيا لتحقيق تلك الأهداف في سياق برنامج عمله ومسؤولياته المتواصلة باعتباره مدير المهام لتنفيذ العنصر المتعلق بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١.

وفي الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٨١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المعنون "عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"، رحبت الجمعية العامة بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وما لها من أهمية بالنسبة لميدان التنمية المستدامة، ودعت إلى تحقيق التعاون وتبادل المعلومات بفعالية بشأن العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة ولجنة المستوطنات البشرية. كما دعيت لجنة المستوطنات البشرية إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل المعتمد في اسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الموئل الثاني، أوصت الجمعية العامة بأن تُولي الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاهتمام الواجب لقضية المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة.

وبناء على ذلك، ستقدم وجهات نظر اللجنة وقرارها بشأن التقرير المرفق، إلى الجمعية العامة في دروتها الاستثنائية، وذلك بمقتضى أحكام القرارين أعلاه الصادرين عن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

---

* صدر أصلا تحت الرمز HS/C/16/15.

مقدمة

١ - من أهم التغييرات التي يشهدها زمننا الحاضر ، لهو ذلك التحول الحضري المتلاحق ، وتركز سكان الحضر في المدن الكبرى وزحف المدن بإتجاه مناطق جغرافية أكثر إتساعاً والنمو السريع للمدن الكبيرة . وتُغذي المستوطنات الحضرية الآمل في حماية الموارد الطبيعية العالمية وإستخدامها بحرص وذلك بفضل قدرتها على إعالة أعداد كبيرة من البشر ، مخففة بذلك من حدة تأثير تلك الأعداد على البيئة الطبيعية . ولذلك ، يتعين على المستوطنات البشرية مناط الإهتمام الرئيسي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، كما هو الحال بالنسبة للتقدم الإجتماعي والاقتصادي ، في عالم آخذ بالترابط بصورة متزايدة أن تكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لرفاه سكان الحضر والريف على السواء (أنظر الإطار ١) .

أولاً - إنتقاء الأهداف الرئيسية

٢ - في السنوات الخمس الأخيرة منذ إنعقاد مؤتمر قمة الأرض ، أتت الأنشطة الوافرة المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ لتعزيز التنمية المستدامة والواعية لقضايا الجنسين المعنية بالمستوطنات البشرية ، ومقررات وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، ومجالس إدارة أخرى لبرامج ووكالات الأمم المتحدة ، ومؤتمر الموئل الثاني وعمليته التحضيرية ، أتت جميعها إلى نشوء الأولويات الأربع التالية : أولاً ، المأوى للجميع ؛ ثانياً ، تحسين قدرات الإدارة الحضرية ؛ ثالثاً ، إقامة بنية أساسية بيئية وخدمات أفضل ، ورابعاً ، وضع خطط واستراتيجيات المستوطنات البشرية الشاملة والحساسة لقضايا الجنسين ، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي . أما الأولويات الرامية لدعم تنمية المستوطنات البشرية على صعيد دولي طيلة فترة الخمس سنوات ، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فقد إنصبت على المشورة المتعلقة بالسياسات العامة وبناء القدرات ، والشراكات مع السلطات المحلية والمجموعات الرئيسية الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، والإتصال الشبكي وتبادل أفضل الممارسات في مجال تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها .

٣ - إن الجهود التي بذلت أثناء السنوات الخمس منذ إنعقاد مؤتمر قمة الأرض ، في تنفيذ أنشطة عديدة لتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية جديرة بالثناء . وقد عملت العملية التحضيرية للموئل الثاني ، بطرق هامة كثيرة ، على تسريع هذه العملية كما قامت بدور حفّاز لإرساء أنشطة جديدة إلى جانب زيادة التعاون على نطاق المنظومة . إن جدول أعمال الموئل لا يمثل إعادة تأكيد جدول أعمال القرن ٢١ فحسب ، بل يوفر أيضاً إطاراً شاملاً تشغيلياً يتم فيه تنفيذ المقررات والتوصيات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمرات للأمم المتحدة خلال عقد من الزمن .

الإطار ١

غايات متعددة للتنمية المستدامة بالصورة التي تطبق بها على المدن	
تلبية إحتياجات الزمن الحاضر ...	... دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجتها
• الإحتياجات الاقتصادية - وتشمل تيسر الحصول على سبل العيش أو الأصول الإنتاجية التي توفر سبل العيش؛ وكذلك الدخل الأدنى أو الضمان الاقتصادي عند التعرض للبطالة والمرض والإعاقة البدنية أو عند عدم التمكن من كسب العيش . • الإحتياجات الإجتماعية والثقافية والصحية: وهي تشمل المأوى الصحي المأمون ومحتمل الكلفة والآمن القائم في جوار صحي سليم ومزوّد بتجهيزات أنابيب المياه والمرافق الصحية والصرف والنقل وسبل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية الطفل . كما تشمل أيضاً البيت ومكان العمل والبيئة المعيشية المحمية من الأخطار البيئية بما في ذلك التلوث الكيميائي . وثمة أمور ذات قدر متساو من الأهمية هي الإحتياجات المتصلة باختيارات السكان وإدارتهم ، بما في ذلك المساكن والأحياء السكنية التي يعتزون بها وحيث تلبي إحتياجاتهم وأولوياتهم الإجتماعية والثقافية . وهي تشمل المأوى والخدمات أن تفي بالإحتياجات المحددة للأطفال والمراهقين والشباب والبالغين المسؤولين عن تربية الأطفال (النساء عادة) . إن تحقيق ذلك يستلزم توزيعاً منصفاً للدخل داخل الدول وفيما بينها . • الإحتياجات السياسية : وتشمل حرية المشاركة في السياسات الوطنية والمحلية وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الناس لمساكنهم وأحيائهم السكنية وتطويرها - وذلك ضمن إطار أوسع يضمن إحترام الحقوق المدنية والسياسية ومراعاة التشريعات البيئية.	• الإستخدام المستدام للموارد المتجددة : ويشمل ذلك إعتماد المدن على موارد المياه العذبة بمستويات يمكن إدامتها ، والإلتزام بالمستوى الايكولوجي المستدام فيما يتعلق بمساحة الأراضي التي يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون في أي مدينة ، للحصول على الغلات الزراعية ومنتجات الأخشاب ووقود الكتلة الأحيائية . • التقليل إلى أبعد حد من استخدام مخلفات الموارد غير المتجددة : ويشمل ذلك التقليل إلى أدنى حد من إستهلاك الوقود الأحفوري في مجالات الاسكان والتجارة والصناعة والنقل ، إضافة إلى الإستعاضة عنها بمصادر متجددة حين يكون ذلك مجدياً ، والتقليل من الإستخدام ، والخفض إلى الحد الأدنى من هدر الموارد المعدنية الشحيحة (التقليل من الإستخدام وإعادة الإستخدام وإعادة التدوير والإستصلاح) . وهنالك أصول حضارية وتاريخية وطبيعية في المدن ، لا تُعوض ولا تستبدل وبذلك فهي أصول غير متجددة، كالمواقع الأثرية التاريخية والمراتع والمناظر الطبيعية التي تزود سكان المدن بمساحات للعب والترفيه والإستجمام والتمتع بالطبيعة والوصول إليها. • إبقاء النفايات المتولدة عن المدن في حدود القدرة الإستيعابية للبالوعات المحلية والعالمية : ويشمل ذلك قدرة الأنهار على تفتيت النفايات القابلة للتحلل الأحيائي وأساليب للتعامل مع المواد الكيميائية الثابتة بما في ذلك الغازات الدفيئة والمواد الكيميائية المستنفدة للأوزون الستراتوسفيري ومبيدات الآفات الثابتة .

Source : Mitlin, Diana and David Satterthwaite, Cities and Sustainable Development, the background paper to Global Forum '94, Manchester City Council, June 1994.

ثانياً - تقديم تقارير عن النجاحات المحققة وتحليلها

ألف - المأوى للجميع

٤ - قام ٨٠ قطراً ، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بصياغة سياسات سكنية جديدة أو بإعادة صياغة السياسات القديمة وذلك عملاً بتوصيات الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ . وتركز استراتيجيات المأوى الجديدة هذه على وضع إطار تمكيني ذي طابع تشريعي وتنظيمي ، يتم من خلاله تيسير قيام المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأسر الفردية ببناء المساكن وتحسينها . ومن الأهداف الرئيسية لتلك الاستراتيجيات تسريع عملية إنشاء وتحسين المسكن من أجل مجموعات الدخل المنخفض وعن طريقها . فقد إنصب التركيز ، إضافة إلى ذلك ، على استراتيجيات مستدامة بيئياً ولا سيما فيما يتعلق بإستخدام الأرض وتكنولوجيات البناء والمواد المستخدمة ، على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١ ، وعلى نحو ما أعاد تأكيده في جدول أعمال الموئل . ويركز أيضاً على الحاجة إلى إعداد وتطوير أسواق كفوءة للأراضي والإسكان تعمل على تعزيز الحصول على ضمان الحيازة وعلى الإئتمانات ، وهو هدف يرتبط بالتقدم المحرز في المجالات الأوسع للإصلاح الاقتصادي ، ويعتمد عليه من أوجه عدة . وقد تلقت صياغة الإستراتيجيات الوطنية الجديدة للمأوى الدعم في عدد من البلدان نتيجة "للجهود التي بذلها الموئل والبنك الدولي، وأبرزها ، تقديم المساعدة إلى ما يزيد على ١٠٠ قطر في مجال وضع المؤشرات الكمية السكنية والحضرية الحساسة للسياسة العامة وذلك لكي تساهم في تحديد الأولويات وتوجيه عملية صياغة السياسات .

٥ - ومن بين الإلتزامات الرئيسية التي تعهدت بها الحكومات عند إعتماد جدول أعمال الموئل ، السعي من أجل تعزيز الإعمال الكامل لحق الإنسان في السكن اللائق . وترمي الجهود المبذولة في هذا الإتجاه ، في المقام الأول ، إلى زيادة تيسير حصول فئات الدخل المنخفض على المسكن ، وهي تتناول قضايا رئيسية كضمان الحيازة . إن الإلتزام بإعمال الحق في المسكن اللائق هو أحد المنجزات الرئيسية التي حققها الموئل الثاني ، وهو يتيح المجال لإحراز مزيد من التقدم في تيسير الحصول على المأوى في السنوات المقبلة .

٦ - لقد بدأت عملية التنفيذ في معظم البلدان التي صاغت هذه الاستراتيجيات ، وسوف يُعزز ذلك بشكل كبير ، حين تنخرط البلدان في إجراء مزيد من الإصلاحات في مجال التشريع والسياسات العامة . ويستدعي تنفيذ إستراتيجيات المأوى التمكينية الدعم من قطاع عريض من الأنصار والمؤيدين ، على أن يشمل ذلك السلطات المحلية والقطاع الخاص . ويُؤمَل أن تساهم المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية بتشجيع من الموئل الثاني ، في جعل هذه الشراكات ملموسة النتائج.

باء - تحسين القدرة على الإدارة الحضرية

٧ - ويتمثل الهدف الرئيسي الثاني في تنفيذ الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١ ، في تحسين الإدارة وبناء القدرات من أجل مساعدة السلطات المحلية على مواجهة تحدي التحول الحضري السريع والاستدامة البيئية . وبينت التجربة أن إتباع النهج التشاركي الراسخ للإدارة الحضرية يؤدي إلى تعزيز الإلتزام من جانب الفعاليات والأطراف المهتمة الرئيسية . إن الوعي المتزايد للأهمية التي تنطوي عليها مشاركة الأطراف المهتمة في برامج دعم المستوطنات البشرية ، يسفر عن زيادة في تنفيذ وتكرار المشروعات بصورة ناجحة . ولقد عملت رابطات وتنظيمات السلطات المحلية أيضاً على تقوية الإيصال الشبكي فيما بينها على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية ، واضعة الأساس للشراكات المنتجة دعماً لتحسين الحكم الذاتي المحلي بإعتبار ذلك عنصراً أساسياً في بناء القدرات.

٨ - نشأ برنامج الإدارة الحضرية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بوصفه الجهد الرئيسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، والرامي إلى تحسين قدرة الإدارة الحضرية في البلدان النامية . فبرنامج الإدارة الحضرية هو أكبر برنامج للدعم التقني متعدد الوكالات على مستوى عالمي في مجال التنمية الحضرية . ويمارس نشاطه حالياً في ٥٥ بلداً بدعم مقدم من ١٠ من وكالات للدعم الخارجي الثنائية . فبالعمل من خلال مكاتبه الإقليمية الأربعة ، يتمكن برنامج الإدارة الحضرية من تشجيع السياسات الحضرية المتماسكة وتقوية الإدارة الحضرية وتعزيز الخدمات البلدية وذلك لدعم التنمية المحلية والمستدامة . إن أساليب العمل الرئيسية هي بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي ، وتيسير الحوار بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تعتمد على خبراء البلدان النامية ، وإعداد الآليات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٩ - تم وضع عدة برامج جديدة في فترة كا بعد - ريو وأكثرها هذا البرامج نجاحاً هي البرامج متعددة الوكالات مثل برنامج المدن المستدامة . وبإعتبار البرنامج الأخير برنامجاً مشتركاً بين مركز الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يُشجع إتباع النُهُج التشاركية للتخطيط والإدارة البيئيين ، فإنه يتصدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال ؛ وقد أدى طيلة السنوات الخمس الأخيرة إلى حث الآخرين على إتخاذ مبادرات مماثلة . وبعمل برنامج المدن المستدامة بصورة وثيقة مع برنامج الإدارة الحضرية التابع لمركز الموئل/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ البنك الدولي ، فضلاً عن عدد كبير من الوكالات الثنائية المساعدة ، تمكن البرنامج من البدء بمشروعات للبيان العملي في مدن تقع في قارات

أربع وذلك بهدف بناء القدرات في مجال التخطيط والإدارة البيئيين . كما نهض برنامج المدن المستدامة كذلك بدور قيادي في دعم الربط الشبكي بين المدن ، وتعزيز تدفق المعلومات على المستوى المحلي وتشجيع تقاسم الدروس المستخلصة من التجارب على مستوى المدن . وبالتعاون مع برنامج الإدارة الحضرية ، عقد برنامج المدن المستدامة ثلاثة مؤتمرات دولية حول الإستراتيجيات البيئية للمدن ، تمخضت عن إجتماع حول "تنفيذ جدول أعمال البيئة الحضرية"، المعقود في اسطنبول عشية يوم إنعقاد مؤتمر الموئل الثاني. إن التعاون بين برامج الدعم الدولية على المستوى العالمي، كما تبين من النجاح الذي حققه إجتماع تنفيذ جدول أعمال البيئة الحضرية، يفضي إلى زيادة التكامل وتحسّن التعاون، وكذلك إلى إتخاذ مزيد من الخطوات بإتجاه توطيد أُسس التعاون، والتمكين للبرمجة المشتركة بين الوكالات وغيرها من الأطراف المهتمة العاملة في القطاع الحضري.

١٠ - وثمة برنامج آخر ذو نطاق عالمي يشمل أكثر من ١٠٠٠ مدينة مشاركة في العالم ، هو برنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية . ففي إطار هذا البرنامج ، تعهدت المدن بإعداد خطط بلدية تعنى بالصحة ترمي إلى تحسين البيئة البشرية ، والنهوض بمرافق الرعاية الصحية وبمجموعة منوعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الوضع الصحي . وعملت سلسلة من إجتماعات المتابعة الإقليمية التي عقدت برعاية منظمة الصحة العالمية والموئل الثاني ، على المساهمة في تعزيز وتوسيع الشبكات الوطنية والإقليمية للبرنامج .

١١ - وفي الختام ، لا بد من الإشارة إلى أن تحولاً كبيراً قد حدث في إتجاه مجال الإدارة والتخطيط في المناطق المعرّضة للكوارث ، وذلك منذ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . فإستجابة للمسؤوليات المتزايدة للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بحفظ السلم وتحقيقه منذ مؤتمر ريو ، إبتعد التركيز بشكل هائل عن بناء القدرات لعمليات التخطيط والإدارة الوقائية توقعاً لوقوع كوارث طبيعية ، وإقترب من إدارة أنشطة التعمير وإعادة البناء في المجتمعات التي مزقتها الحرب. ويتم حالياً توجيه ما يقارب ٩٥ في المائة من التمويل المتاح لمنظومة الأمم المتحدة ، نحو التصدي للآثار التي تسفر عنها الكوارث الإصطناعية . وبالرغم من إمكانية النظر نظرة إيجابية إلى هذه التنمية بإعتبارها إستجابة المجتمع الدولي للتحديات غير المتوقعة ، فإن الإهمال النسبي للجهود الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها طيلة السنوات الأخيرة ، قد ينطوي على عواقب خطيرة . إن الأعمال المنفذة في مجال الاهتمام الأخير محدودة بسبب نقص الموارد ، وذلك على الرغم مما لها من أثر إستراتيجي محتمل ، مثل توجه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية نحو التقليل من الكوارث بتكوين ثقافة وقائية في سياق حملة التوعية الجماهيرية لعام ١٩٩٦ تحت شعار "المدن المعرضة" ، وخطة العمل الإستراتيجية المعنية بمنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومن الواضح أن ليس في إستطاعة عدد قليل من الوكالات محدودة الموارد ، القيام بما بشيء يذكر ، فما يلزم هو بذل المساعي الهامة على نطاق المنظومة مشفوعة بدعم مالي كبير .

جيم - تحسين الخدمات والبنية الأساسية البيئية

١٢ - إن النقص في البنى الأساسية والخدمات يؤدي إلى نشوء أخطر المشكلات الصحية في جميع المناطق . فلا يؤدي تحسين نوعية المياه وخدمات الإصحاح وإدارة النفايات والصرف إلى التخفيف من أعباء الأمراض فحسب ، بل يعمل على تحسين نوعية الحياة بوجه عام ، ولا سيما للنساء والأطفال الصغار الذين يقضون معظم أوقاتهم داخل المنزل . ومن أهم الطرق الواعدة بتحسين نوعية ونطاق خدمات البنى الأساسية لفقراء الحضر ، هي الإعتماد على موارد وتجارب المجتمعات المحلية ذاتها. وطيلة السنوات الماضية ، أثبتت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في كثير من مدن البلدان النامية ، أنه يمكن تحقيق أمور كثيرة حتى وإن كانت الموارد متواضعة . وقد تحققت النجاحات نتيجة للبرامج التي نفذتها منظمات القاعدة الشعبية . وقامت معظم وكالات الدعم الخارجي بتعزيز الأولوية التي تمنحها للعمل على أساس الشراكة مع القطاع الخاص وفئات المجتمع المحلي وذلك من أجل الإرتقاء بالبنية الأساسية والخدمات الحضرية . ووفقاً لذلك ، تم توجيه معظم أعمال برنامج الخدمات الحضرية الأساسية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج التنمية المجتمعية المتلقي للدعم من مركز الموئل/الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وبرنامج البنية الأساسية للمستوطنات والبيئة نحو إعداد مشاريع بيان عملي مناسبة لدعم الجهود المبذولة على مستوى القاعدة الشعبية وجهود المنظمات غير الحكومية وتكرارها بفعالية .

١٣ - عملت معظم وكالات الدعم الخارجي طيلة السنوات الخمس الماضية ، على زيادة الأولوية التي توليها للعمل على أساس الشراكة مع القطاع الخاص وفئات المجتمع المحلي بهدف تحسين البنية الأساسية والخدمات الحضرية . ومن الأهمية بمكان ، أن نسبة متزايدة من التعهدات المالية قد وظفت في برامج التنمية الحضرية المتكاملة التي تجمع بين الإستثمارات في الأنواع المختلفة للبنى الأساسية والخدمات الحضرية . ويندرج في الكثير من تلك المشروعات عنصر بناء القدرات وذلك لتقوية السلطات المحلية . ولقد زادت المؤسسات المالية متعددة الأطراف من حجم إقراضها فيما يتعلق بمكافحة التلوث الحضري (أنظر الإطار ٢) .

الإطار ٢

أمثلة على قروض المشروعات المقدمة من البنك الدولي
في عام ١٩٩٣ لمكافحة التلوث

الصين : خصص مبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار لمشروع الحماية البيئية في جنوبي جيانغسو ، الذي سوف يوجه نحو الإستثمارات لمكافحة تلوث المياه الفعالة من حيث التكلفة في مشروعات حضرية وصناعية . وسوف يعمل كذلك على تقوية إمكانات الوكالات المحلية المتعلقة بالإدارة المؤسسية والتنظيمية والبيئية . إن منطقة جنوبي جيانغسو هي أكثر المناطق المصنعة في الصين .

المكسيك : خصص مبلغ قدره ٢٢٠ مليون دولار لمشروع إدارة نوعية الهواء الناجمة عن النقل للمنطقة المتروبولية الكبرى من مدينة المكسيك ؛ وهو مشروع حكومي يرمي إلى الحد من التلوث في مدينة المكسيك ، يتلقى الدعم من المساعدة التقنية والمالية في إعداد وتطوير وسائط النقل القليلة الإنبعاثات وفي تحويل وسائط النقل القديمة الكثيفة الإستخدام أو إستبدالها . كما سيساعد في تمويل تركيب نظم إستعادة البخار في محطات البنزين .

البرازيل : خصص مبلغ قدره ٢٤٥ مليون دولار لمشروع ساو باولو لإدارة نوعية المياه ومكافحة التلوث ، ويرمي إلى تنفيذ نهج فعال من حيث التكلفة لمكافحة تلوث المياه في اثنتين من أشد المناطق الحضرية الواسعة إزدحاماً وتلوثاً في القطر ، وسوف يتحقق ذلك من خلال إيجاد سلطتين حضريتين معنيتين بأحواض المياه - لنهر غورابيرانغا على مقربة من ساو باولو ولنهر إغواكو الأعلى في كرويتيبا - وتمويل الإستثمارات في مجال مكافحة تلوث المياه .

Source: UNCHS (Habitat), An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996 Oxford University Press, p. 395.

١٤ - يتزايد الوعي بضرورة تركيز التعاون التقني الحضري ، في المدى البعيد ، على تطوير قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على التخطيط والإستثمار في البنى الأساسية الحضرية وإدارتها ، وعلى حشد موارد جميع الفعاليات المحلية ولا سيما القطاع الخاص . فبحلول عام ١٩٩٤ ، كان أكثر من مليار نسمة في المستوطنات الحضرية والريفية يشكون من النقص في إمدادات المياه المناسبة. وحتى هذا الرقم ، على كبره ، قد يكون مضللاً . فقد قام برنامج المؤشرات التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بجمع بيانات النسب من الوحدات السكنية المربوطة بشبكة مياه في القطعة التي تشغلها . ولقد أثبت ذلك فعاليته كمؤشراً لمدى التغطية أفضل من مؤشر المياه المتوافرة على "مسافة مناسبة" .. فمن حيث التغطية ، وجد أن رسم حدود المدينة بشكل يستبعد نسبة كبيرة من المستوطنات المحيطة بالمدن أو الطرفية ، عادة ما يعطي إحصاءات مضللة أو غير كاملة .

١٥ - لقد تم التوصل إلى معلم بارز على طريق بناء الوعي العالمي لأزمة المياه الحضرية الوشيكة وذلك

أثناء مؤتمر بيجين للمياه المعقود في بيجين في آذار/مارس ١٩٩٦ . فلقد عمل المؤتمر الذي عقد بالتعاون مع يوم المياه العالمي ١٩٩٦ ، على توجيه إهتمام وسائل الإعلام العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل إلى أزمة المياه التي تلوح في الأفق ، وخاصة في المدن سريعة النمو . إن جميع المدن الكبرى في العالم تقريباً تواجه إما نقصاً حاداً في المياه أو في نوعية المياه ، أو في كليهما. ولقد أدى مؤتمر بيجين للمياه إلى عدد من المشاورات التي عقدت على سبيل المتابعة للإجراءات العلاجية على المستوى الدولي ، مشتملة بصورة خاصة ، على البنك الدولي واللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه للجنة التنسيق الإدارية . كما أثر بصورة مباشرة في التوصيات الصادرة عن مؤتمر الموئل الثاني التي أيدت أموراً من بينها ، إعلان بيجين للمياه . ولقد برز توفير المياه الحضرية وإدارتها كمجال ذي أولوية عالية لتنفيذ العناصر المتعلقة بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١ ، خلال السنوات العشر المقبلة .

١٦ - وفي مجال خدمات ومرافق الإصحاح ، تواجه مدن البلدان النامية تحدياً كبيراً بنفس القدر . إذ تبين التقديرات الراهنة بشأن توفير خدمات ومرافق الإصحاح بحلول عام ٢٠٠٠ ، أنه إن لم تشهد تلك المرافق تحسناً ، فإن عدد الذين سيعانون من نقص في خدمات ومرافق الإصحاح الملائمة وما يرافق ذلك من أخطار صحية ، سوف يتجاوز نصف عدد سكان العالم . إن ما يزيد الوضع تعقيداً لهو الفقر الذي يعيش فيه أولئك الذين لا تتوافر لهم تلك الخدمات الأساسية . وهنا ، وكما هو الحال بالنسبة لتوفير المياه وإدارتها ، تبرز العلاقة المباشرة بين الفقر والتدهور البيئي وتردي نوعية حياة سكان المناطق الحضرية واضحة جلية ذلك أن الفقر والتدهور البيئي مترابطان من ناحيتين : الأولى، أن الفقر عادة ما ينشأ نتيجة للتدهور البيئي ، وثانياً ، أنه السبب في نشوء التدهور البيئي في معظم الأحيان . وفي نفس الوقت ، أظهر فقراء الحضر قدرة على المبادرة في تحسين بيئتهم المباشرة ولا سيما عن طريق إتخاذ مبادرات بشأن إعادة التدوير ، مما جعل منهم رواداً حقيقيين في المجال الإيكولوجي في مدنهم وفي مجتمعاتهم المحلية . إن هذه القدرة على الخلق والإبداع لجديرة بالتشجيع والثناء ... فبالنظر إلى نطاق الإحتياجات، فإن أكثر النهج فعالية ، هو الذي يُقدم الدعم للجهود المبذولة على مستوى المدينة والجوار التي تحشد طاقات المتضررين من السكان . وتشمل بعض برامج الأمم المتحدة التي تتبع هذا النهج ، كبرنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج المدن المستدامة لمركز الموئل/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الخدمات الحضرية الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج المبادرات المحلية من أجل البيئة الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

دال - إستراتيجيات وطنية ومحلية للمستوطنات البشرية بما في ذلك جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١

١٧ - منذ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وكنتيجة مباشرة للعملية التحضيرية للموئل الثاني ، قام ١٣٨ قطراً بإعداد تقارير مفصلة عن حالة مستوطناتهم البشرية : واشتمل على ١٢٧ منها ، على خطط عمل وطنية أولية مدتها خمس سنوات معنية بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، وضعت تمشياً مع المبادئ التوجيهية التي أرستها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني . وقامت

بوضع معظم الخطط تلك ، لجان وطنية عريضة القاعدة تشكلت من هيئات حكومية وطنية ووزارات ذات صلة ، إلى جانب ممثلي منظمات غير حكومية وسلطات محلية والقطاع الخاص . وتمت صياغة خطط العمل الوطنية على أساس تقييم أُجري لأوضاع المأوى والمستوطنات البشرية ، وأولويات العمل المحددة محلياً . وتعزز إعداد خطط العمل الوطنية تلك في بلدان كثيرة، بالدروس المستخرجة من أفضل الممارسات في مجال تحسين البيئة المعيشية ، وبالمؤشرات السكنية والحضرية التي جُمعت وحُللت مستعينة بالمساعدة المالية والتقنية المقدمة من جهات مانحة عدة من بينها البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والعديد من وكالات الدعم الخارجي الثنائية . إن الطبيعة الشاملة لعملية وضع الخطط ، والعنصر المتعلق بالمعلومات لتلك الخطط الذي توفره المؤشرات ومبادرات أفضل الممارسات فضلاً عن الإهتمام الكبير الذي أبدته الجهات المانحة في وضع الخطط ، يجب أن تسهم في ضمان ألا تستفيد تلك الخطط من الدعم السياسي والإجتماعي عريض القاعدة فحسب ، وإنما يحتمل بصورة أكبر كذلك ، ترجمتها إلى برامج وسياسات ملموسة قادرة على الحصول على الدعم والتمويل على المستويين المحلي والدولي .

١٨ - وتوضح خطط العمل الوطنية تلك الأفكار والآراء العامة التي تشير إلى الأولويات الآخذة في الظهور في مجال المأوى والمستوطنات البشرية ، وإلى الطرق والسبل التي يتعين بموجبها التصدي لها في السنوات المقبلة . وتؤكد معظم الخطط على زيادة مشاركة المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية ، وتركز بدون إستثناء تقريباً ، على ضرورة تقوية السلطات المحلية من حيث قدرتها على صناعة القرارات وإمكاناتها الإدارية والمالية . وتدعو الغالبية العظمى من هذه الخطط إلى زيادة الإهتمام بتيسير حصول فئات الدخل المنخفض على الإسكان ، وتؤيد الدور التمكيني للقطاع العام . وكذلك ، أن ما ينشأ عن التقارير الوطنية تلك ، بالنسبة للبلدان النامية ، يتمثل في منح أولوية الإهتمام إلى الإرتباط المباشر بين تحسين البيئة والحد من الفقر وذلك من خلال توفير البنى الأساسية كإمدادات المياه وخدمات الإصحاح وإدارة النفايات والتخلص منها . وبالفعل ، ترتبط القضايا البيئية في المناطق الحضرية من البلدان النامية ، بصورة مباشرة بتحسين الوضع الصحي وإستئصال الفقر، وتعتبر البنية الأساسية البيئية بصورة متزايدة ، الوسيلة الرئيسية لتحقيق تلك الغايات . أما التقارير الوطنية الخاصة بالبلدان الصناعية ، من ناحية أخرى ، فتعكس إنشغالها بإستدامة دورات الإنتاج والإستهلاك في المستوطنات البشرية وتأثيرها على نوعية الحياة . وفي جميع الحالات ، يعتبر حشد الموارد وتحديد مصادر جديدة للتمويل من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، ضرورة رئيسية ، كما أن ضمان الجدوى المالية للمؤسسات المحلية هو مجال ذو أولوية عليا ... فتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي مرهون بوجود مثل هذه المؤسسات السليمة .

١٩ - من المؤكد أن المتابعة الدؤوبة لتلك الأولويات ستؤثر في تحقيق النجاح المطلق لجداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ التي أخذت تتكاثر من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بحيث أصبح من المتوجب إعتبارها من المنجزات الرئيسية التي حققتها عملية التنفيذ اللاحقة لذلك المؤتمر . فمنذ عام ١٩٩٢ ، أدى تزايد فعاليات المجتمع المحلي والسلطات المحلية واشتمالها على ما يزيد على ١٨٠٠

مبادرة محلية منبنية على جدول أعمال القرن ٢١ في مدن ومجتمعات محلية شتى في العالم، ترمي إلى تحسين البيئة المعيشية في المستوطنات البشرية (أنظر الإطار ٣) . وتتمثل إحدى المساهمات الهامة في تسارع خطى المبادرات المحلية المنبنية على جدول أعمال القرن ٢١ ، وفي العمل الذي أنجزه المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ، الذي يعمل بصورة وثيقة مع السلطات المحلية ورابطاتها إلى جانب عدد من الجهات المانحة . ومن بين الأهداف الرئيسية لتنفيذ جدول أعمال الموئل ، تعزيز المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ ، والتشجيع على اقتباسها بحذافيرها في شتى أنحاء العالم. ولقد إستفادت عملية الموئل الثاني من فعاليات المجتمع المحلي الذي أدارت عجلته جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ . كما أن غايات جدول أعمال القرن ٢١ وجدول أعمال الموئل متكاملة بصورة خاصة كما أنها متداعمة على المستوى المحلي .

الإطار ٣

إعداد جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١

تقوم مئات من السلطات المحلية في شتى أنحاء العالم بوضع جداول أعمال محلية للقرن ٢١ بإعتبارها وسيلة لإدخال وتعزيز الشواغل البيئية في خططها وعملياتها . وتبدي عمليات جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ إختلافاً من مدينة إلى أخرى ذلك أنها تعكس الأطر المحلية التي تنفذ وتعمل فيها فضلاً عن الهياكل المؤسسية القائمة .

وتوجد لدى بعض البلدان برامج وطنية لدعم مثل هذه المبادرات بما في ذلك استراليا والدانمرك وفنلندا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وتضم هذه المبادرات في المملكة المتحدة : تشجيع العمليات التشاورية المحلية بشأن التنمية المستدامة ؛ نشر وتوزيع الإرشادات على السلطات المحلية في المملكة المتحدة ، بشأن كيفية التقدم بإتجاه الاستدامة على المستوى المحلي ، وكيفية وضع نماذج للمشاورات المجتمعية والمشاركة والإتفاق في الآراء على المستوى المحلي وإشراك قطاعات ومجموعات رئيسية أخرى في عمليات جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ على المستوى الوطني .

وتوجد لدى جميع السلطات المحلية في السويد ، إستراتيجيات بيئية تشتمل على ترتيبات لخفض النفايات إلى أدنى حد وإعادة تدويرها . كما بدأت معظم البلديات بالعمل على تطبيق جداول أعمال محلية للقرن ٢١ . وتقوم عدة بلدان أوروبية بإستكشاف الإحتمالات للربط بين تطبيق جدول أعمال محلي للقرن ٢١ وبين النظم الرسمية لتخطيط إستخدامات الأراضي . فمثلاً ، تعَد مدينة استكهولم حالياً خطة جديدة ذات أهداف أكثر استراتيجية وأطول أجـلاً من الخطط السابقة ، وستعمل بوضوح على تشجيع تكامل الغايات البيئية والإجتماعية والاقتصادية . وسوف تصبح الخطة الجديدة جزءاً من جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١ الخاص بالمدينة . ويجري في الدانمرك ، تطويع أدوات التخطيط القائمة كي تتناسب مع متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ وذلك لكي تتحول الخطط البلدية إلى خطط عمل شاملة للبيئة ليس على المستوى الوطني فحسب وإنما ضمن الإطار الأوروبي أيضاً .

ولقد قام عدد كبير من السلطات المحلية في البلدان النامية أيضاً بإعداد جداول أعمال محلية للقرن ٢١ . فمثلاً ، تعمل كل بلدية من البلديات التي تؤلف معاً المنطقة المتروبولية الواسعة لمدينة بوغوتا في كولومبيا، على وضع جدول الأعمال البيئي الخاص بها ، برعاية من السلطة المتروبولية والمنظمات غير الحكومية والأكاديمية . وتوجد لدى بعض المراكز الحضرية الأخرى في كولومبيا ، مثل مانيزاليس ، جداول أعمال محلية للقرن ٢١ ، وهي متقنة الصياغة . ومن المدن الأخرى في الجنوب ، التي تعد جداول أعمال محلية للقرن ٢١ ، هي مدينة كلجاماركا في بيرو ، ودوربان في جنوب أفريقيا وسانتوس في البرازيل . ويعمل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية على زيادة تعاونه مع بلدان أفريقية في مجال مبادرات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية .

Source: UNCHS (Habitat), An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996 Oxford University Press, pp. 407-9.

ثالثاً - تغييرات واعدة

ألف - نهج الإدارة الحضرية

٢٠ - من المتوقع أن يزداد تركيز عمل هيئات الأمم المتحدة وغيرها على المستوطنات الحضرية وذلك في ظل التحول الحضري الآخذ في التزايد والإتجاه نحو مجتمعات أكثر تحضراً . وقد بينت التجربة طيلة السنوات الخمس الأخيرة حدوث ذلك بالفعل .. كما واكب هذا التحول الذي من المرجح أن يتسارع في العقود الزمنية المقبلة ، اعتراف ناجم عن تجربة العمل على الطبيعة يتمثل في أن الأولويات القطاعية تتبادل الإعتماد ويتعين ترابطها من حيث المفاهيم وعلى المستوى التشغيلي . وفي الواقع ، لا يوجد مجال واحد من مجالات تنمية المستوطنات ، لا يعتمد على تفاعل متسق ومتزامن ومستمر مع القطاعات الأخرى . وقد أدى كل ذلك إلى تقدير أكبر للدور الضروري الذي تنهض به الإدارة الحضرية لتنسيق أنشطة التنمية القطاعية . إن نُهُج الترابط فيما بين القطاعات ، والإدارة المتكاملة ، تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الكفاءة والفعالية ولتعزيز التنمية المستدامة بالكامل على المستوى المحلي ، وفي النهاية ، على المستويين الوطني والعالمي . إن هذا الإعتراف يسير يداً بيد مع مفهوم مشترك حالياً على نطاق واسع في الوسط الإنمائي ، مفاده أن إحدى العراقيل الملحة المعترضة لإحراز التقدم في التنمية المستدامة والحفاظ على النمو ، هي عدم كفاية القدرة المؤسسية والبشرية في مجالات أساسية مثل الإدارة الحضرية والإدارة العامة والعمليات والصيانة ، وليس فقط على الصعيد المحلي . ولعل ذلك يبرر التركيز المسلط حالياً على بناء القدرات المحلية من جانب الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية ، ومؤسسات التمويل ووكالات الدعم الخارجي الأخرى ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ورابطات السلطات المحلية ، خلال السنوات الأخيرة . وترتبط هذه القضية بشكل وثيق أيضاً بقضية تحسين السلطة الإدارية والإدارة الأكثر إتساعاً ، والتي أضحت تشكل بصورة متزايدة مناط التركيز للجهود الحكومية على نطاق عالمي . فالبلدان والمدن داخلة في تنافس عالمي للفوز بالإستثمارات ، وذلك إنطلاقاً من فكرة أن الإدارة الصالحة هي شرط مسبق للتنمية المستدامة الموجهة نحو الإنسان وللنمو الاقتصادي المستدام على السواء .

باء - نُهُج التشاركية ذات القاعدة العريضة

٢١ - إن محور كل قصص النجاح المحققة فعلاً المشار إليها آنفاً ، هو مشاركة المجموعات الرئيسية وبخاصة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتزايد نشاطها الحركي . فكل الدلائل تشير في الواقع إلى الدور الإستراتيجي المستقبلي الذي ستقوم به هيئات الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة وذلك بتركيز إهتمامها على تيسير الشراكات الجديدة . وسوف يلزم تقديم الدعم للتبادل العالمي والإقليمي للمعارف والخبرات الجديدة المستمدة من أفضل الممارسات المحلية وذلك فضلاً عن شبكات الإتصال الجديدة بين المجموعات الرئيسية الناشطة في مجال تنمية المستوطنات البشرية . وعلاوة على ذلك ، تبين التجربة المتعلقة بهذه البرامج كبرنامج المدن المستدامة وبرنامج المدن الصحية وبرنامج

الإدارة الحضرية ، أن هيئات الأمم المتحدة نظراً لما تتسم به من حياد محسوس ، تستطيع الإضطلاع بدور محوري في تجميع الفعاليات معاً ، بدءاً من الإدارات الحكومية وحتى منظمات المجتمع المحلي ، لكي تتمكن من طرح المشكلات على بساط البحث وتحديد الأولويات والبت في الإجراءات المشتركة .

٢٢ - من البديهي أن تسفر المشاركة المجتمعية في صنع القرارات والتنفيذ على المستوى المحلي ، عن نتائج ذات تأثير مباشر ومرئي على حياة الشعوب . وتعمل هذه الإستراتيجيات الشاملة كذلك على تعزيز إمكانية الإمتثال لإجراءات متفق عليها . ولا سيما إذا ما إنطوت على مضامين مالية . وبصيغة أخرى فإن إحتمال قيام الناس بدفع الرسوم مقابل الحصول على خدمات جديدة ومحسنة ، كالمياه الأنظف والهواء الأنقى والنقل الأفضل يتزايد إذا كانوا قد شاركوا في عملية صنع القرارات التي أدت إلى هذه التحسينات .

٢٣ - بالنظر إلى الأمام ، يبدو من الواضح أن معدل نجاح خطط العمل والسياسات الوطنية سوف يتوقف على مدى إنغراسها في المجتمع المدني ، وقدرتها على توليد الإلتزامات على المستوى المحلي، سواء من مجتمع الأعمال أو من الناس . ولقد ولّى الزمن الذي كان فيه وضع السياسات والبرامج وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها بمثابة مسائل قائمة بصورة رئيسية بين الهيئات الحكومية ومؤسسات التنمية .

٢٤ - إن ما يؤكد صحة الملاحظات الواردة أعلاه ، الدعوة والتجربة اللتان لا مثيل لهما لعملية الموئل الثاني . فلقد أسفرت هذه العملية في معظم البلدان عن حوارات عريضة القاعدة بين الحكومات والمجتمع المدني . وحددت تلك الحوارات القضايا ذات الأولوية التي تجمعها مساحة إهتمام مشتركة وذلك إلى جانب طرق وسبل التصدي لها . وبالمثل، فإن المشاركة الفعالة للسلطات المحلية ورابطاتها في العملية التحضيرية للموئل الثاني قد عملت على تقوية الربط الشبكي للسلطات المحلية على المستويين الدولي والإقليمي ، وأرست أسساً لعلاقة عمل وشراكة جديدتين بينها وبين الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني ، تلك الشراكة التي طالبت بها الرابطات بالتحديد في اسطنبول. لقد كان إرساء مثل هذه الشراكة بين الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية على الدوام ، أحد الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ ، بحيث بات يتعين إعتبار التقدم الكبير المحرز في مجالها بمثابة إنجاز رئيسي حققه الموئل الثاني . ولقد أضحى واضحاً في الواقع ، أن عملية تنفيذ ومتابعة مؤتمر الموئل الثاني وخطة عمله ، تدفعها توقعات مجموعات الشركاء تلك فضلاً عن الدول الأعضاء، وأن ذلك ينطوي على تأثيرات فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في السنوات المقبلة، وليس في مجال المستوطنات البشرية وحسب .

جيم - زيادة التعاون والربط الشبكي

٢٥ - وكنتيجة مباشرة للتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٤ ، بدأت أكثر من عشرة وكالات مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مناقشات أدت إلى تكوين ما يسمى "بالمحفل الحضري" ، كوسيلة لتبادل المعلومات

والبرمجة المشتركة في ميدان التنمية المستدامة . وتقترن محافل حضرية متخصصة أخرى أيضاً، مثل محفل البيئة الحضرية ومحفل الفقر الحضري ، بالمحفل الحضري وذلك عن طريق شبكاتها . وتشير تلك المبادرات المجتمعة إلى سبيل تجميع الموارد فيما بين وكالات الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية التكاليفية ، من أجل تحقيق الغايات المشتركة . إن النجاح الذي حققه "يوم السلطات المحلية" أثناء الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ ، وكذلك المطبوع المشترك الصادر عن السلطات المحلية وتنظيماتها (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ، ووكالة تنمية المدن المتحدة و رابطات "G4+" للسلطات المحلية) ومركز الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لكتاب "تشغيل المدن" Cities Work Making ساهمت أيضاً في تسليط الضوء على الدور الحرج الذي تنهض به السلطات المحلية بإعتبارها الجهات القيمة على البيئة الحضرية .

٢٦ - إن الوسيلة الرئيسية لإحراز التقدم في المستقبل تكمن في الإتصال الشبكي بين جميع الشركاء ومجموعاتهم . وقد أحرز مؤخراً قدر كبير من التقدم هنا . أولاً ، بإنشاء لجنة هويرو كمجلس إستشاري رفيع المستوى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيره من وكالات الأمم المتحدة ، مؤلفة من نساء القاعدة الشعبية ، ونساء المنظمات غير الحكومية ونساء بمناصب سياسية ، ومنظمات الحركات والباحثين ونساء من الأمم المتحدة ، وقد كانت فعالة في ضمان أن قضايا المرأة تظل تحتل مرتبة الأولوية في جدول أعمال الموئل . كما أحرزت السلطات المحلية ورابطاتها تقدماً هاماً في إنشاء شبكات المدن وذلك لتبادل المعلومات والتجربة ، ولتشجيع التعاون بين المدينة والمدينة بشأن قضايا محددة . وتبذل مزيد من الجهود في هذا الشأن لتقوية شبكة عالمية تربط الشبكات التي ترعاها الأمم المتحدة بتلك الخاصة بالرابطات الدولية للمدن ، والأخرى التي قام بإنشائها المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في سياق عمله لتشجيع مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ المحلية .

٢٧ - تمثلت إحدى أهم الوسائل المشجعة الجديدة والمبتكرة لتبادل الدروس المستخرجة من التجربة التطبيقية، ولتطوير الدراية الجماعية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة المحلية ، في إعداد وتبادل أفضل الممارسات في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية ، التي أعدت أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني وأيدتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين ، وبتشجيع من الموئل ، قام ما مجموعه ٧٠٠ ما بين مدينة ومجتمع محلي ومنظمة من أكثر من ٩٠ قطراً ، بتوثيق وتجميع أفضل الممارسات التي نشرت ووزعت على نطاق عالمي ، وأبرزت في مؤتمر أسطنبول . ونظراً للإستجابة المشجعة لتلك العملية، تبذل الجهود حالياً لإنشاء شبكة عالمية مؤلفة من مؤسسات معنية ببناء القدرات ، المشاركة بفعالية في تبادل المعرفة والخبرة والتجربة المتعلقة بأفضل الممارسات ، وذلك بدعم قدمه القطاع الخاص وبإستخدام أحدث التكنولوجيا المعلوماتية لإتاحة تيسر الحصول على المعلومات على المستويين المحلي والعالمي . ومقابل ذلك ، تمثلت خطوة مشجعة أخرى في قيام ما يزيد على ١٠٠ قطراً من شتى أنحاء العالم ، بإعتماد المؤشرات السكنية والحضرية كأدوات لتعزيز رسم السياسات في قطاع المستوطنات البشرية ؛ وقد تلقى هذا المسعى الدعم من مركز الموئل والبنك الدولي بالعمل مع منظمات ثنائية عديدة ، وتوليد مجموعة من البيانات المشتركة والمتسقة لكي يتم وضع السياسات والبرامج على أساسها في المستقبل

. وإضافة إلى ذلك ، ونتيجة للتعاون الوثيق بين أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والموئل ، تم إدراج ستة من المؤشرات المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي إعتمدتها لجنة المستوطنات البشرية ، في برنامج عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة (أنظر الإطار ٤) .

٢٨ - ودعماً لأثر تلك البرامج ، طلبت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الخامسة عشرة ، إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، أن ينشىء "مرفقاً عالمياً لرصد الإسكان والمناطق الحضرية" يتيح إجراء تقييم دولي مقارن للتقدم المحرز لبلوغ أهداف جدول أعمال الموئل ، وتوجيه الإهتمام إلى أوضاع المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم وتوفير معلومات عنها . وللإضطلاع بولايته هذه ، يقوم الموئل بضم برنامجه المعني بالمؤشرات وأفضل الممارسات وبرنامج القيادة المحلية معاً لكي تؤلف القلب النابض لمرفق الرصد الحضري العالمي ؛ ويرمي هذا المرفق إلى مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين على تطوير معرفتهم بشأن تغيير أوضاع المستوطنات البشرية على الصعيدين المحلي والعالمي ، وعلى تعزيز قدرتهم على صياغة وإعتماد سياسات مناسبة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

دال - الإلتزامات الدولية

٢٩ - قطع ١٧١ قطراً عهداً على نفسه بتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، وذلك أثناء مؤتمر الموئل الثاني . فقد أكد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل معاً الأهمية الجوهرية التي تنطوي عليها المستوطنات البشرية المستدامة بالنسبة للنمو المتواصل ، والتنمية المستدامة ، ولتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في عالم آخذ في التحول الحضري والعولمة بشكل سريع . ولذا فإن جدول أعمال الموئل هو بمثابة تثبيت لجدول أعمال القرن ٢١ بصورة عامة وبرامجه المتصلة بالمستوطنات البشرية بوجه خاص : فهو يقدم إطاراً شاملاً تشغيلياً لتنفيذ مقررات وتوصيات ذات صلة صدرت عن مؤتمرات للأمم المتحدة عقدت في غضون عقد من الزمن ؛ كما يعرض بمزيد من التفصيل ، الإجراءات الواجب إتخاذها في أربعة مجالات رئيسية : المأوى ؛ الإستدامة البيئية للمستوطنات بالتركيز على خدمات وبنى أساسية ؛ التنمية المؤسسية وبناء القدرات والرصد والتقييم. وإلى جانب ذلك ، كان المؤتمر مفتوحاً لمشاركة المجموعات الرئيسية بأسلوب لم يسبق له مثيل ، وذلك من خلال حواراته ومحافله وسلسلة "جلسات الإستماع" التي عقدتها اللجنة الثانية التابعة له. وأمكن من خلال هذه العملية إستخراج الأفكار ووجهات نظر ممثلي المجموعات الرئيسية ، من السلطات المحلية وحتى البرلمانيين ومنظمات ذوي الإختصاص والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات المهنية ومجموعات الشبيبة وهيئات الأمم المتحدة ، بشأن خطة العمل فضلاً عن تعهدهم بتنفيذها ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الآمال بتحقيق المتابعة الناجحة .

٣٠ - وعلى مستوى آخر ، يقدم جدول أعمال الموئل تعبيراً واضحاً ومفصلاً لأهداف ومضمون جدول أعمال البيئة المحلي في البلدان النامية وأولوياتها ، الموجهة نحو تأمين الخدمات الأساسية مثل أمور

من بينها توفير المياه والخدمات والمرافق الصحية وإدارة النفايات ، والمدركة للعلاقة بين الفقر والتدهور البيئي ، وبالتالي الحاجة إلى نمو اقتصادي مستدام للتصدي لكليهما . إن الطابع الشامل التي تتصف به تلك الخدمات ، يربط بوضوح الفصول المتميزة والمتعلقة بالقطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ ، بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

رابعاً - توقعات لم تتحقق

٣١ - نظراً للتوسع المادي للمدن الكبيرة والصغيرة وما يصاحب ذلك من نمو سكاني وتحول وتحديث في مجال الزراعة في الكثير من البلدان النامية ، أضحى من البديهي بصورة متزايدة ضرورة عدم التعامل مع سياسات الأراضي وإدارة الأراضي بصورة منفصلة على المستويين الحضري والريفي ، وإنما معالجتها بأسلوب متكامل . وتدعو الضرورة كذلك إلى إتباع مثل هذا النهج الشامل نظراً للأثر البيئي الذي يسفر عن نمو المدن - أي ما يدعى "بالأثر الايكولوجي" للمدن ، إضافة إلى الحاجة إلى إدارة قضايا الأراضي في أغلب الأحيان ، بين إحتياجات المدن والإحتياجات الزراعية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأسواق الأراضي وتملكها ولا سيما في التخوم الحضرية الآخذة في الإتساع التي تحولت إلى "أرض مشاع" في مدن كثيرة . إن عدم وجود سياسة وطنية شاملة للأراضي في بلدان كثيرة ، وتفرق اختصاصات سياسات الأراضي وإدارة الأراضي ، في كثير من الأحيان بين عدد من الهيئات والوكالات الوطنية والإقليمية والمحلية ، قد تم تحديده بوضوح أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني بإعتباره قضية ذات أهمية رئيسية . فهي ببساطة إحدى العقبات الرئيسية التي تحول في معظم البلدان دون تحقيق تنمية مستوطنات بشرية مستدامة وإستدامة استخدام موارد الأراضي وموارد المياه للأغراض الزراعية ولتلبية إحتياجات المستوطنات . فحتى الوقت الحاضر ، لم يُحرز سوى تقدم محدود في إعداد سياسات وطنية شاملة وترتيبات مؤسسية مناسبة . وإنعاكساً لهذا التجزؤ في المسائل المتعلقة بالأراضي على المستوى الوطني ، فإن وكالات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في مجال التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، ما زالت عاجزة عن التعاون بفعالية في المجال الحرج المتعلق بإدارة الأراضي مع أنه بدأت جهود لعلاج ذلك . إن البرنامج المقترح المشترك بين الوكالات لإدارة الأراضي ، الذي عرضه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، لن يقف عند ترشيد الجهود الجارية على مستوى المنظومة فحسب بل قد يصبح أيضاً مصدراً لما تطلبه للمساعدة والمشورة بشأن السياسات الشاملة والمتسقة للحكومات الراغبة ، وبالتالي أسلوب هام ، تحقيق التقدم ليس في مجال المستوطنات البشرية فحسب وإنما في عدد من الفصول الرئيسية الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً .

الإطار ٤

مؤشرات حساسة للسياسات العامة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بصورتها المعتمدة من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة المستوطنات البشرية

المؤشر	معرف بوصفه ...
المساحة الأرضية للشخص الواحد	متوسط الحيز المعيشي المستخدم للشخص الواحد
سعر الإسكان مقابل معدل الدخل	متوسط سعر السوق لوحدة سكنية مقابل متوسط الدخل السنوي للأسرة
المدة المستغرقة في الإنتقال إلى مكان العمل.	متوسط الفترة الزمنية للإنتقال من المنزل إلى مكان العمل بما في ذلك فترة الإنتظار
النفقات على البنى الأساسية نصيب للفرد الواحد	معدل النفقات الإجمالية بالدولار الأمريكي من قبل جميع المستويات الحكومية (بما في ذلك المرافق الخاصة وشبه الحكومية) على خدمات البنى الأساسية خلال السنة الجارية ، مقابل عدد سكان الحضر
قروض الإسكان	النسبة من المساكن الحائزة على قروض إسكانية من القطاع المالي الرسمي
نصيب الفرد من إستهلاك الوقود لأغراض النقل	عدد اللترات التي يستهلكها الفرد سنوياً من وقود النقل بالسبل السطحية

٣٢ - إنطلاقاً من معدلات التحول الحضري السائدة في البلدان النامية وما يعقب ذلك من إحتياجات جديدة تتعلق بالخدمات والبنى الأساسية في المستوطنات البشرية وفي الإسكان أيضاً (ناهيك عن الأعمال الجمة غير المنجزة في تلك المجالات ولا سيما في البلدان الأشد فقراً) ، فمن المذعر ملاحظة ، أنه بصرف النظر عن زيادة القروض المقدمة إلى مجال البنى الأساسية البيئية من قبل عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ، وكذلك بعض من الهيئات المالية الخاصة والعامة ، التي لا تلبي مجتمعة سوى جزءاً عشرياً ضئيلاً من الإحتياجات .. لم يتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بإعداد آليات جديدة للتمويل المستدام

، وعلى النطاق اللازم لبناء وتشغيل الخدمات والبنى الأساسية وصيانتها (أنظر الإطار ٥) .

٣٣ - ترتبط بما ورد أعلاه حقيقة ، أن مشكلات النقل الحضري تزداد سوءاً مع نمو المدن ، ذلك أن عدد وسائط النقل الآلية فيها ومستوى إستخدامها يرتفع بسرعة تفوق نمو الدخل وتزايد السكان والإستثمار في البنى الأساسية ومرافق النقل مما يزيد من الإزدحام والتردي البيئي . وما يدعو إلى التشاؤم بوجه خاص ، هو أن السرعة في إنتشار النقل الآلي ، قد أدت إلى إصابة السياسات العامة بالعجز التام في بلدان ومدن كثيرة .. على الرغم من الإحساس بضرورة تدرك الأمر بعمل شيء ما ... إن التكاليف الباهظة للبنى الأساسية للنقل مضاف إليها المشكلات السياسية المتوجب التغلب عليها ، المتصلة بالتخطيط الأرشد لإستخدام الأراضي ، وتشجيع أنماط النقل الجماعي وغير الآلي ، تعزز التوقعات بشأن زيادة التدهور في نوعية الحياة في المدن .

٣٤ - أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني ، بدأ البنك الدولي ومركز الموئل معاً سلسلة من المشاورات بشأن استراتيجيات التمويل للمستوطنات البشرية والمأوى . ولا بد الآن من متابعة تلك الجهود ووضعها موضع التنفيذ . إن ما يلزم بلا ريب هو زيادة مشاركة القطاع الخاص إلى حد كبير وكذلك زيادة حشد الموارد المحلية من خلال تحسين الآليات المعنية بفرض الرسوم على الخدمات وعمليات جمع العائدات . وثمة حدود واضحة للمساهمات التي في استطاعة فقراء الحضر تقديمها، نقدية كانت أم نوعية . فأي تحسين يطرأ على الإسكان والبنى الأساسية والخدمات يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع سياسات التنمية الاقتصادية التي يتولد عنها عملية نمو وفرص عمل هامة ومستدامة. ولا شك في أن ثمة علاقة تكافلية بين البنى الأساسية والخدمات من ناحية ، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى .. ويؤدي ذلك إلى الجدل الشائع الدائر حول "من يقدم أولاً الدجاجة أم البيضة ؟؟" فمن يسبق هنا ؟ . إن جميع الدلائل تشير إلى أن البلدان التي ليس لديها مستويات كافية من البنى الأساسية والخدمات الحضرية فضلاً عن الإدارة الحضرية السليمة ، يجري تهميشها نتيجة للتغيرات الاقتصادية وعمليات العولمة الجارية . فحين تعجز المدن عن العمل ، لا يتم توظيف الإستثمارات سواء وردت من مصادر وطنية أو أجنبية ... وحين تفشل المدن ، تميل إقتصادات البلدان إلى الإخفاق أيضاً . وبالمثل يتعين إستبدال سياسات وممارسات الإستبعاد الإجتماعي والتمييز، بتشجيع التماسك الإجتماعي والتضامن بين السكان.

الإطار ٥

نفقات الحكومات على الفرد الواحد فيما يتعلق بتوفير المياه وخدمات الإصحاح والصرف وجمع القمامة ، والطرق والكهرباء

مجموعات الدخل ، مدن في :	دولار أمريكي للفرد الواحد	تجمعات إقليمية ، مدن في :	دولار أمريكي للفرد الواحد
بلدان الدخل المنخفض	٠ر١٥	أفريقيا جنوب الصحراء	١٦ر٦
بلدان الدخل المنخفض - المتوسط	٣١ر٤	جنوبي آسيا	٠ر١٥
بلدان الدخل المتوسط	٤٠ر١	شرقي آسيا	٧٢ر٥
بلدان الدخل المتوسط - المرتفع	٣٠٤ر٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٤٨ر٤
بلدان الدخل المرتفع	٨١٣ر٥	أوروبا الشرقية ، اليونان شمال أفريقيا ، الشرق الأوسط	٨٦ر٢
		أوروبا الغربية ، شمال أمريكا ، استراليا	٦٥٦ر٠

Source: The Housing Indicators Programme Volume III; Preliminary Findings, joint programme of UNCHS (Habitat) and the World Bank, Washington, D.C., April 1993.

خامساً - أولويات آخذة في الظهور

ألف - الإستجابة للإحتياجات والأولويات الوطنية

٣٥ - إستعداداً لمؤتمر الموئل الثاني ، قام أكثر من ١٣٠ قطراً بصياغة خطط عمل وطنية أولية مدتها خمس سنوات للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية . إن تنفيذ تلك الخطط يقدم الإطار التشغيلي والبرنامجي للمساعدة الدولية ، كما يبلور مجال المساعدة المقدمة بشأن مجالات الأولويات الموضوعية التي تم تحديدها على المستويين الوطني والمحلي .

باء - الربط بين العمليات المعيارية والتحليلية

٣٦ - إن رصد التقدم المحرز في تنفيذ العناصر المتعلقة بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذ جدول أعمال الموئل ، يطرح فرضاً لربط وضع السياسات العامة بتحليل المعلومات المتولدة عن خطط العمل الوطنية والمحلية . ويجب أن تسهم الدروس المستفادة من أفضل الممارسات في تحسين البيئة المعيشية ووضع علاقات إرشادية معيارية منبنية على أساس المؤشرات الحضرية والسكنية ، في ضمان أن تنفيذ خطط العمل سوف يُترجم إلى إصلاحات في السياسات والإستراتيجيات الجديدة . وستعمل تلك بدورها على إستخراج الدعم والإستثمار والتمويل على المستويين المحلي والدولي على السواء . وسوف يكون ذلك مجال تركيز رئيسياً لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وشركائه في تنفيذ جدول أعمال الموئل .

جيم - تشكيل الشراكات الجديدة والحوار بين المجموعات الرئيسية

٣٧ - إن العمليات التشاركية العريضة القاعدة التي أرستها الغالبية العظمى من البلدان إستعداداً للموئل الثاني ، توفر قاعدة صلبة لإقامة شراكات استراتيجية بين المجموعات الرئيسية ، وأبرزها الحكومات على جميع المستويات ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة في المجتمع المحلي والقطاع الخاص . ويتعين على الدعم الدولي المتواصل لتقوية وتعزيز المشاركة المدنية والمشاركة الشعبية والشراكة ، أن يعمل على زيادة الجهود الجارية المبذولة في مجال الإدارة الحضرية ويجب تسليط التركيز نحو الإتصال الشبكي فيما بين تلك المجموعات وبينها وبين منظومة الأمم المتحدة على السواء . وستؤثر الفوائد المتعددة الناجمة عن مشاركة المجموعات الرئيسية في هذا المؤتمر الدولي ، تأثيراً هاماً في تنفيذ خطة العمل العالمية المعتمدة أثناء الموئل الثاني . كما تنعكس تلك أيضاً في الجهود الجارية لإشراك ممثلي السلطات المحلية ورابطاتها والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، في أعمال لجنة المستوطنات البشرية كما هو مطلوب في جدول أعمال الموئل . والبارز في تلك الشراكات هو ما تنجزه المرأة في إطار لجنة هويرو ، من أعمال فيما يتعلق بالرصد المتواصل لجدول أعمال الموئل من المنظور المتعلق بالجنسين .

دال - نهج متكاملة للتصدي للأولويات القطاعية

٣٨ - وحيث أنه في المستوطنات البشرية تتقارب وتتركز القضايا الكثيرة ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للحد من الفقر والتنمية المستدامة ، يقدم جدول أعمال الموئل إطاراً منظماً مفيداً للنهج المتكاملة والشاملة لتنفيذ الغايات ذات الصلة لكثير من الفصول المتعلقة بالقطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ . وسوف يستدعي التنفيذ مع ذلك ، أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر منهجية في تشجيع العمليات التشاركية ، وعلى قدر أكبر من الشمولية في إتباع نهجها لعمليات الإستيطان البشري والتحول الحضري

، وأكثر شمولاً في الأنشطة التي تنهض بها ؛ وبإستخدام الإطار المقدم من جدول أعمال الموئل وخطط العمل الوطنية ، سينبني دعم التنفيذ بصورة متزايدة على الصلات بين القطاعات أو المؤسسات المتعددة على أن يوفر ، من خلال إستخدام أمور من بينها المؤشرات وأفضل الممارسات ، السبل التي يتم بموجبها تقييم التأثيرات المحلية للجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية من جدول أعمال القرن ٢١ .

هاء - نماذج جديدة لبناء القدرات

٣٩ - من بين الأولويات الرئيسية الآخذة في الظهور ، بناء القدرات ولا سيما على المستوى المحلي، وذلك لتنفيذ :

(أ) إستراتيجيات المأوى الوطنية لتحقيق توفير المأوى الملائم للجميع ؛

(ب) إصلاحات تتعلق بإدارة الأراضي والسياسات العامة لإيجاد أسواق للأراضي حسنة الأداء وتحقيق الحيازة المضمونة ؛

(ج) تطبيق الأدوات الاقتصادية في مجال التنمية الحضرية وحشد الموارد المالية المحلية والدولية ؛

(د) الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة دعماً للشراكات العامة - الخاصة ؛

(هـ) سياسات وإستراتيجيات وتكنولوجيات معنية بإدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها وإستخدامها ؛

(و) سياسات لإدارة الطلب على المياه والتقليل من هدرها ؛

(ز) نظم تطوير التدريب والإدارة ؛

(ح) نظم معلومات مبنية على بيانات حضرية مندمجة مكانياً وذلك من أجل زيادة فعالية إدارة المستوطنات البشرية وسياساتها وعمليات صنع القرار بشأنها ؛

(ط) تنظيم وإستدامة العمليات التشاركية والتشاورية وتعبئة المشاركة المدنية ؛

(ي) تعزيز الإندماج الإجتماعي والتضامن بين البشر ؛

(ك) سياسات ونظم للتأهب للكوارث والتخفيف من آثارها .

٤٠ - من شأن تلك الأولويات المتعلقة ببناء القدرات المتوافقة مع الأولويات الواردة في التقارير الوطنية للموئل الثاني ، أن تسهم في تكوين رؤوس الأموال المؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط العمل وجداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ .

واو - خلق نظم للمعلومات والإتصالات لتبادل المعرفة والخبرة والتجربة

٤١ - تكمن المساهمة الرئيسية لجدول أعمال الموئل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، في الإعداد التمهيدي لنظم معلومات وإتصالات فعالة ، بإستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة حيثما كان ذلك ممكناً ، وذلك لتيسير تقاسم وتبادل المعرفة والخبرة والتجربة المكتسبة على المستويين الوطني والمحلي . ويتعين على عمليات الإتصال الشبكي وتبادل المعلومات والإتصال ، والأساليب الحديثة أن تعمل إلى حد بعيد ، على تسهيل تقاسم وتبادل أمور من بينها ، الخبرة والتجربة في مجال أفضل الممارسات ، وإستخدام المؤشرات السكنية والحضرية الحساسة للسياسات العامة ونقل التكنولوجيا في مجال التنمية .

- - - - -